الأمم المتحدة

S/2000/1232

مجلس الأمن

Distr.: General
22 December 2000
Arabic
Original: English

مذكرة من رئيس مجلس الأمن

وجهت الرسالة المرفقة المؤرخة ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ إلى رئيس مجلس الأمن من مراقب سويسرا الدائم لدى الأمم المتحدة. ووفقا للطلب الوارد في الرسالة، فإنني أعممها بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن (انظر المرفق).

261200 261200 00-81292 (A)

مرفق

رسالة مؤرخة ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من مراقب سويسرا الدائم لدى الأمم المتحدة

أتشرف بالإشارة إلى مذكرة رئيس مجلس الأمن المؤرخة ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ والتقرير المرفق بها المقدم من فريق الخبراء المعينين عملاً بالفقرة ١٩ من قرار مجلس الأمن ١٣٠٦ (٢٠٠٠) بشأن سيراليون (S/2000/1195). وترحب الحكومة السويسرية بالتقرير باعتباره إسهاما مفيدا في الإنفاذ الفعال للجزاءات التي فرضتها الأمم المتحدة.

ويذكر التقرير تحديداً مسألة المخازن الجمركية السويسرية، وما يسمى بالمناطق الحرة (الفقرات ١٦ و١١٧ و١١٨ و١٦٤). ومع أن المسائل التي أثيرت بشأن المستودعات الجمركية ذات أهمية في بعض البلدان، اختصت سويسرا وحدها بالذكر، كما أن الجهود المبذولة لمعالجة المشاكل الكامنة ولتعزيز الضوابط الموضوعة لمرور الماس عبر المخازن الجمركية لم تقدم في التقرير على النحو الواجب.

ومن ثم، أود أن أتقدم إليكم بالبيان المرفق طيه، الذي يوضح التدابير التي اتخذتها سويسرا بصدد مسألة الماس الممول للصراعات (انظر الضميمة). وقد أُبلغ الفريق شفوياً وتحريرياً بما جاء في ذلك البيان قبل نشر التقرير.

ولما كان الأمر كذلك، فإن سويسرا ستدرس بعناية التوصيات الواردة في التقرير لكي تشدد مجموعة التدابير التي اتخذتها لمكافحة الاتجار في الماس الممول للصراعات مكافحة فعالة.

وسأكون ممتناً إذا استرعيتم انتباه أعضاء مجلس الأمن إلى هذه الرسالة والضميمة المرفقة بها، وعملتم على تعميمها باعتبارها وثيقة من وثائق المجلس.

(التوقيع) يانو س. أ. شتيهيلين
السفير

ضميمة

مكافحة تمويل الماس للصراعات – سويسرا تنوي اتخاذ مزيد من التدابير

لقد نفذت سويسرا بالكامل قرارات مجلس الأمن، التابع للأمم المتحدة، المتعلقة بالماس الممول للصراعات. وسعيا لزيادة إحكام نظامها الموضوع للمراقبة، قررت الحكومة السويسرية تعزيز الضوابط المفروضة على مرور الماس عبر مستودعات الجمارك.

لقد شكل الماس الممول للصراعات وقودا لإضرام نيران بعض أفظع الصراعات التي شهدها العالم. ولذا، فإن سويسرا تولي أهمية قصوى لكسر الحلقة المفرغة التي نشأت بفعل الاتجار غير المشروع بالماس والأسلحة. وينبغي أن يمارس إنتاج الماس والاتجار به لصالح البلدان، لا للإضرار بها. إن سويسرا مصممة على محاربة أية إساءة استعمال لسوق الماس السويسري.

ولهذه الأسباب، نفذت سويسرا قراري مجلس الأمن ١١٧٣ المتعلق بأنغولا و ١٣٠٦ المتعلق بسيراليون تنفيذا تاما، وتتعاون تعاونا وثيقا مع فريقي الخبراء التابعين للأمم المتحدة المعنيين بتنفيذ الجزاءات في كلتا الحالتين. وفي حالة الشك في منشأ الماس سوف تحتفظ به السلطة الجمركية إلى أن يتم تحديد منشأه. وفضلا عن ذلك، تخضع السلع الواردة من ليبريا، وغينيا، وكوت ديفوار، وبوركينا فاسو، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وزمبابوي، وتوغو، أو المتوجهة إليها لمراقبة صارمة. وستضاف غامبيا إلى هذه القائمة. وتخضع أية شحنة قادمة من هذه البلدان لفحص ومعاينة دقيقين، بالتعاون مع حكومة البلد المعني، وإضافة إلى مراكز أخرى لتجارة الماس، تراقب سويسرا التدفقات التجارية مراقبة دقيقة؛ وهي مستعدة للتوسع في قائمة بلدان المنشأ/المصدر الحساسة، إذا دعت الحاجة إلى ذلك[1].

وفيما يتعلق بمرور الماس الخام عبر سويسرا، لم تكتف الحكومة السويسرية بتطبيق معايير الأمم المتحدة، بل ذهبت إلى حد منع خزن الماس الخام المستخرج من سيراليون في مستودعات الجمارك وتخليصه منها، إلا إذا كان مصحوبا بشهادة منشأ سارية المفعول.

(١) الجدير بالتنويه أن استيراد الماس الخام قد اقتصر على المصادر البريطانية (٩٦-٩٨ في المائة) والبلجيكية (٢-٤ في المائة) في السنوات القليلة الماضية. وتبين أن الماس المصقول الذي أعلن في عدد من المعاملات التجارية التي جرت خلال النصف الأول من عام ٢٠٠٠ أنه قادم من ليبريا كان في الواقع قادما من الولايات المتحدة ومنشؤه جنوب أفريقيا. ويحتمل أن يكون صدور فاتورة هذه الشحنات من ليبريا قد أدى إلى وقوع خطأ في الإعلان الجمركي المتعلق بها.

وعملية المراقبة المفروضة على السلع القادمة من البلدان المذكورة أعلاه أو المتوجهة إليها تنطبق على الماس الخام في مستودعات الجمارك كذلك.

وقد قررت الحكومة السويسرية، ضمن جهودها لإحكام نظامها الموضوع للمراقبة، تعزيز الضوابط المقررة للمعاملات التي تتم في مستودعات الجمارك. وابتداء من شباط/فبراير ٢٠٠١، سيطلب من تلك المستودعات إعداد قائمة حصرية تبين كل الماس الخام المخزّن في مبانيها أو الذي يجري تخليصه منها. ولن تكتفي السلطات السويسرية بطلب إبراز إعلانات تبين كلا من مصدر الماس الخام المستورد إلى داخل سويسرا ومنشأه، على النحو الذي كان متبعا حتى الآن، بل ستشترط أيضا إبراز هذه الإعلانات كشرط للمرور عبر مستودعات الجمارك في سويسرا. ويهيئ التشريع المعمول به حاليا أساسا قانونيا كافيا لاتخاذ هذه التدابير الجديدة. وسيؤخذ بهذا النهج أيضا في قانون الجمارك المنقح الذي سيعرض على البرلمان في العام القادم.

إن سويسرا، باعتبارها مركزا هاما لتجارة الماس، تؤيد بقوة إقامة نظام دولي للتصديق فيما يختص بالماس الخام؛ وهي ترحب بالجهود المبذولة في أنغولا وسيراليون لإنشاء نظام تصديق على الصعيد الوطني. وتشارك سويسرا بنشاط في الجهود الدولية الرامية إلى إنشاء نظام تصديق عالمي فعال وعملي فيما يتعلق بالماس الخام.